طالباني يعزي ملك السعودية بوفاة شقيقه

□ بغداد / المدى

بعث رئيس الجمهورية جلال طالباني برقية تعزية إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بوفاة المغفور له أخيه ولي العهد الامير سلطان بن عبد العزيز، وفي ما يأتي نص البرقية:

"خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز ال سعود (حفظه الله)
ملك المملكة العربية السعودية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
بمزيد من الحزن والاسى تلقينا نبأ وفاة المغفور له بإذن الله ولي العهد نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام اخيكم صاحب السمو الملكي الامير سلطان بن عبد العزيز.
نسأل الله تعالى ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته ورضوانه ويسكنه فسيح جناته ويلهمكم والعائلة المالكة الكريمة وسائر الشعب السعودي الصبر والسلوان.

وانا للّه وانا اليه راجعون.

**أخوكم المخلص
جلال طالباني
رئيس جمهورية العراق"**

سلطان بن عبد العزيز

طالباني

تقاطعات أميركية-عراقية حول الانسحاب.. وطهران ترحّب

المالكي: طوينا صفحة العسكر لننتقل إلى التعاون الدبلوماسي

بعد أشهر من الجدل والحوارات حول آلية سحب القوات الأميركية، سواء على المستوى العراقي-العراقي أو الأميركي-العراقي، بدا واضحا أن الإشكاليات المعقدة لم تكن من نصيب الجانب العراقي فحسب

□ بغداد/ ماجد طوفان

اذ بمجرد أن أعلن الرئيس الأميركي أوباما يوم الجمعة، أن قوات بلاده الموجودة في الأراضي العراقية ستكون في الولايات المتحدة خلال أعياد نهاية السنة، حتى تواترت الأنباء من الجانبين العراقي والأميركي بين مرحب بهذه الخطوة وبين مشكك بأهدافها ونواياها، إذ سارعت القائمة العراقية وعلى لسان النائب عاشور حامد الذي وصف الانسحاب بـ(المناورة السياسية) وان هدفها إقناع العراق بضرورة توفير الحصانة لقواتهم بعد نهاية العام الحالي، وأضاف، أن تصريحات الرئيس الأميركي بأنه قواته ماضية بالانسحاب محاولة لإقناع الحكومة العراقية بضرورة منح قواته الحصانة لدعم بغداد ما بعد الانسحاب، ويؤشر أكثر من مراقب أن الانقسام والأزمة السياسية العراقية ستنعكس بشكل أو بآخر على اتفاقية سحب القوات الأميركية، ففي سياق متصل أعرب نائب عن التحالف الوطني أن انسحاب القوات الأميركية "يعد انتصارا لسياسة العراق وحكومته"، وأضاف النائب علي شبر أن "الانسحاب الأميركي جاء في الوقت المناسب لكي يحفظ أوباما كرامة قوات الجيش الأميركي في حال استمرت القوات الأميركية بالبقاء في العراق وأن انسحاب القوات الأميركية هو انتصار للشعب العراقي وهذا يجعله في مواجهة قرارات الحكومة العراقية المباشرة بعيدة عن التذرع بالقوات الأجنبية"، ويبدو أن المفاجأة جاءت من الجانب الأميركي إذ انتقد سياسيون جمهوريون قرار الرئيس الأميركي باراك أوباما سحب كل القوات الأميركية من العراق قبل نهاية العام الجاري.

ووصف جون ماكين خصم أوباما في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٠٠٨ القرار بأنه "نكسة سيئة وحزينة للولايات المتحدة في العالم".

وأضاف أن قرار الانسحاب هذا يشكل "انتصارا استراتيجيا" لأعداء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط "وخصوصا للنظام الإيراني".

من جهته، دان ميت رومني المرشح للانتخابات الرئاسية المقبلة، القرار معتبرا انه "فشل ذريع (...) يعرض للخطر الانتصارات التي تحققت بدم وتضحيات آلاف الأميركيين" منذ غزو العراق في ٢٠٠٣.

وأكد ليندسي غراهام العضو في مجلس الشيوخ "مع كل الاحترام الذي أكنّه للرئيس، لا اتفق معه".

وأضاف "أمل أن أكون مخطئا وان يكون الرئيس محقا لكنني أخشى أن يخلق هذا القرار أوضاعا تعود لإقلاق بلدنا". من جهته، أكد رئيس لجنة الدفاع في مجلس النواب هاورد "باك" ماكيان انه "ما زال قلقا" بشأن قدرة العراق على الدفاع عن نفسه. يذكر أن الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد صرح في مقابلة مع شبكة التلفزة الأميركية "سي ان ان"، أن تأكيد الرئيس باراك أوباما الانسحاب العسكري الأميركي من العراق في نهاية السنة "أمر جيد". وأضاف نجاد "اعتقد انه أمر جيد كان يفترض أن يحصل منذ فترة طويلة".

واعتبر الرئيس الإيراني أن انسحاب القوات الأميركية من العراق "سيؤدي إلى تغيير في العلاقات" بين طهران وبغداد. ولم يحدد نوع التغيير الذي يتوقعه.

وردا على سؤال عن تعاون عسكري محتمل بين البلدين، أبدى احمدي نجاد حذرا، وأكد أن "الحكومة العراقية مستقلة وهي التي تقرر كيف تدرب جيشها". وأضاف "يجب أن ننتظر قرارات الحكومة العراقية". من جانبها وجهت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون تحذيرا مبطنا إلى إيران بألا تسعى إلى التدخل في الشؤون العراقية، وذلك غداة تأكيد الرئيس الأميركي باراك أوباما الانسحاب العسكري الأميركي من العراق في نهاية السنة الجارية.

وقالت كلينتون التي تقوم بزيارة إلى دوشانبي "عندما نفتح هذا الفصل الجديد من العلاقات مع عراق يتمتع بالسيادة، نقول للعراقيين: أميركا إلى جانبكم عندما تقومون بخطوة جديدة لتأكيد ديمقراطيتكم". وأضافت "لبلدان المنطقة وخصوصا إلى جيران العراق، نحرص على القول إن أميركا ستقف إلى جانب حلفائها وأصدقائها، بما فيهم العراق، للدفاع عن أمننا وعن مصالحنا المشتركة".

وخلصت كلينتون إلى القول "سنبقي حضورا قويا في المنطقة، وهذا دليل على التزامنا المستمر حيال العراق ومستقبل هذه المنطقة، التي تزخر بكثير من الأمل ومن الضروري الحفاظ عليها من التأثيرات الخارجية لمتابعة طريقها نحو الديمقراطية". إلى ذلك أعرب عراقيون عن قلقهم من عدم استقرار الأوضاع في بلادهم على رغم سعادتهم برحيل القوات الأميركية المقرر نهاية العام الحالي، معتبرين أن القوات العراقية "غير مؤهلة" تماما للسيطرة على الأوضاع الأمنية، إذ قال ضابط برتبة مقدم في وزارة الداخلية إن "هذا الانسحاب جاء في وقت غير مناسب فنحن بحاجة إلى ما لا يقل عن عشر سنوات لنستطيع الاعتماد على أنفسنا، فما زلنا لا نستطيع الاتفاق حتى على تسمية وزير للدفاع أو الداخلية" مثلا.

وذكر بان "الطيران العراقي ما زال مكسور الجناح ولا يستطيع حماية الأجواء العراقية".

ونبه إلى مواصلة "تواجد التنظيمات الإرهابية وغيرها التي ستحاول استغلال ضعف الأجهزة الأمنية لتنفيذ هجمات، ما قد يؤدي إلى عدم استقرار أوضاع البلاد".

ويتفق المسؤولون العراقيون والقادة الأميركيون على أن القوات العراقية قادرة على فرض الأمن في البلاد، ولكن هذه القوات لا تزال غير جاهزة لتأمين حماية الحدود والأجواء والمياه الإقليمية العراقية.

رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أكد أن الوضع الأمني لن يتأثر بالانسحاب الأميركي المقرر نهاية العام الجاري، مؤكدا قدرة قواته على الإمساك بزمام الأمور.

وقال المالكي في مؤتمر صحافي "لا خوف على انفلات الأوضاع الأمنية بعد انسحاب القوات الأميركية".

وأشار إلى انه بالانسحاب الأميركي "قد طوينا صفحة كان يحكمها العسكر لننتقل إلى مرحلة جديدة مبنية على التعاون الدبلوماسي".

شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الوجود الأميركي.. مبرر أم ذريعة؟

"الانسحاب الأميركي سيُزيل كل المبررات التي تنطلق منها العناصر الإرهابية والقاعدة، وكل القلق والشك من البعض". هذا كلام منطقي، قائله هو رئيس الوزراء نوري المالكي الذي كان يتحدث أمس في مؤتمر صحفي غداة اتصال بينه وبين الرئيس الأميركي باراك أوباما عبر دائرة تلفزيونية مغلقة.

هذا الاتصال ركّز، كما أعلن أوباما أولاً وأكّد المالكي تالياً، على الالتزام بسحب كامل للقوات الأميركية قبل نهاية العام الحالي تطبيقاً لاتفاق سابق بين الجانبين. وبذا يكون تأكيد الانسحاب قد أخذ الطابع الرسمي من الطرفين.

والآن عندما يحين اليوم الأول من العام الجديد (٢٠١٢) ويكون كل الجنود الأميركيين قد أصبحوا خارج الحدود، هل سيُعيد الإرهابيون، من تنظيم القاعدة وغيره، سيوفهم وسكاكينهم إلى أغمادها ومسدساتهم الكاتمة إلى أقربتها وبنادقهم إلى مشاجبها؟ وهل سيكفّوا عن التفخيخ بالمتفجرات القاتلة المدّمرة في الأسواق والمدارس والمستشفيات والجوامع والكنائس ومراكز الشرطة ونقاط التفتيش العسكرية؟

في الأشهر الأخيرة زاد الإرهابيون من وتيرة عملياتهم ضد المدنيين وعناصر الجيش والشرطة. ومن بين عشرات الهجمات القاتلة لم يسقط عشرة جنود أميركيين فيما قُتل مئات العراقيين وجرح مئات غيرهم، معظمهم مدنيون، وتدمرت ممتلكات عامة وخاصة.

هذه الوقائع تؤكد أن الوجود العسكري الأميركي لم يكن إلا ذريعة واهية، أما الحقيقة فشيء آخر مختلف. الأعمال الإرهابية التي تجري منذ سنوات يتعلق جزء منها بمحاولة إسقاط النظام الحالي وإعادة النظام السابق أو إقامة نظام إسلامي متطرف، فيما الجزء الآخر من هذه الأعمال يرتبط بالصراعات السياسية بين القوى الطامعة بالسلطة والنفوذ والمال، وهي قوى السلطة نفسها المتشاركة بمقاعد البرلمان والحكومة وهيئات الدولة المختلفة، فكلٌ من هذه القوى يرى نفسه أحقّ من غيره بالمغانم والامتيازات التي توفرها مقاعد السلطة. وبدلاً من الركون إلى الوسائل السياسية للصراع لا تتورع هذه القوى عن استخدام السلاح القاتل والمدمّر، مستعينة بعناصرها المبثوثة داخل الأجهزة الأمنية والعسكرية وفقا لنظام المحاصصة.

أخشى أن يكون ما أعلنه رئيس الوزراء تفكيراً عاماً لدى مسؤولي الدولة كلهم، وهو بالتأكيد تفكير غير سديد، فالركون إليه سيعني التهاون مع القوى الإرهابية الموجودة خارج السلطة وداخلها.

الانسحاب الأميركي الكامل في حدّ ذاته لا يقضي على المبررات والذرائع التي تتحجج بها القاعدة وسائر الإرهابيين، فما ينزع هذه المبررات أن تعمل مؤسسات الدولة بطريقة مختلفة عمّا عملت وفقاً له حتى الآن.

الإرهابيون لا ينزلون من السماء.. إنهم عراقيون في الغالب، تغريهم التنظيمات الإرهابية إلى صفوفها بالمال في الغالب أيضاً. ولذا فان مكافحة الفساد المالي والإداري، ووضع حد لنظام المحاصصة في وظائف الدولة العليا والدنيا، ومعالجة مشاكل الكهرباء وسائر الخدمات العامة والحدّ من مستويات الفقر والبطالة والأمية، من شأنها أن توفّر حياة كريمة للناس سيدافعون عنها بحماسة بدلاً من أن يتحولوا إلى أدوات قتل في أيدي الإرهابيين.

خبير أمني: انتهت اللعبة.. أميركا خارج العراق

عسكريون أميركان: إبقاء قوة "مقيمة" كضمان لمواجهة العنف

برغم صعوبة المحادثات.. الطرفان يتوقعان التمديد لبعض القطاعات

□ بغداد/ خاص المدى

دعا الخبير الأمني والاستراتيجي توفيق الياسري إلى عدم التفكير بالتواجد الأميركي بعد انتهاء العام الحالي وان جميع الأوراق كشفت ولا يوجد ما هو مخفي على الرأي العام، معللا ذلك بـ"أن قرار الانسحاب اتخذ من قبل رأسي الهرم في بغداد وواشنطن".

وعلى ما يقول الياسري لـ"المدى"، أمس "بعد الاتفاق على الانسحاب الأميركي يجب على المراقبين الانتهاء من الحديث عن الفترة الماضية والسيناريوهات التي رافقت قرار رحيل القوات الأميركية"، متابعا "أن خطاب أوباما كان واضحا وصريحا حول تفاصيل الانسحاب وانه اتفق مع رئيس الوزراء نوري المالكي على آليات رحيل القوات الأميركية وجاهزية القوات الأمنية لتسلم الملف الأمني والأمر بات واضحا فالآن وأعلن هذا الأمر من رأسي السلطة في بغداد وواشنطن".

وكثرت التفسيرات والأقاويل حول خطاب أوباما الأخير فأعتبره البعض إعلان فشل واشنطن في حربها بالعراق، في حين ذهب فريق آخر إلى أن قرار الرحيل جاء بعد انتهاء مهام واشنطن، غير أن الياسري لم يتفق مع أي من الرأيين ودعا "لنترك التفسيرات الجانبية والاجتّهادات الخاطئة التي لا جدوى منها وان الأوراق كشفت، ومن المفترض التهيئة للمرحلة القادمة لا الرجوع إلى الوراء".

وتابع "مرحلة تواجد الأميركان طويت لا داعي للتفكير بمن انتصر وهزم، والعراق مقبل على عدة تحديات يجب إيجاد الخطط الإستراتيجية للتعامل معها".

وبخصوص العلاقة المستقبلية بين بغداد وواشنطن شدد الخبير الأمني على أن الولايات المتحدة بلد غني، ونوه إلى "أن المطلوب في المستقبل توظيف العلاقات الايجابية لما فيه فائدة للعراقيين وان ينسحب الدعم الأمني إلى الجوانب الاقتصادية والتجارية والتنموية من خلال الاستثمار والإعمار والإفادة من التكنولوجيا العالية

وعن التدخلات المحتملة للدول الإقليمية في الشأن الداخلي بعد الرحيل الأميركي"، أن الحديث عن هذه التدخلات لغرض إضعاف العراق كي يكون لقمة سائغة بفم الجوار"، مشخصا "أن ما نحتاجه خلال المرحلة القادمة ثقة بالنفس ومتى ما وجدت ستقف جميع الأجندات الخارجية عند الحدود ولا تجرؤ للدخول إلى البلاد".

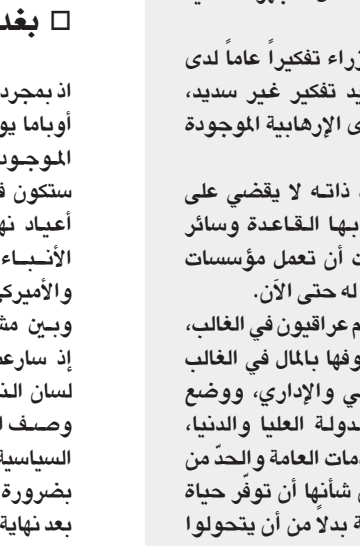

توفيق الياسري

وعن الفصائل المسلحة يفرق الياسري بين أمرين وذكر "ما يعرف بالمقاومة انتهت حجتهم بعد اليوم لأن المحتل سيخرج وتم تأكيد هذا الأمر رسميا وعليها أن تضع يدها بيد مؤسسات الحكومة لان هدفها تحقق"،

واستطرد "أما الإرهاب فمعركتنا معه صعبة للغاية"، مبينا "أن القرار العسكري كان في المرحلة الماضية ينطوي على نوع من الازدواجية مما أدى إلى تشتيته بوجود القوات الأميركية، كان شعورا سائدا أن هناك طرفا آخر دخل على الخط الأمني وان بغداد ستكون خلال المرحلة القادمة أمام تحديات كبير لمفردها"، مناشدا "يجب أن تنتقل المبادرة من الإرهاب إلى الأجهزة الأمنية، التي يجب أن تضع في حسبانها إمكانية تنظيمات الإرهاب وان تتعامل مع الواقع مع العراقي الجديد والسياقات ويجب أن يكون هناك تصور لكيفية القضاء على الإرهاب"، ولفت "نحن نعتقد أن القوات العراقية بكل صنوفها قادرة على التعامل مع الملف الأمني وان الاعتقاد غير كاف".

□ عن : نيويورك تايمز

كان إعلان الرئيس أوباما يوم الجمعة سحب كافة القوات الأميركية من العراق في نهاية العام مناسبة للاحتفال بالنسبة للكثيرين، إلا انه في الوقت نفسه كان مدعاة للخوف بالنسبة لكبار المسؤولين العسكريين الذين يرون الرئيس وكأنه يحاول تجميل المفاوضات المنهارة مع العراقيين. أما بالنسبة للمفاوضين الذين جاهدوا طوال العام لكي يتجنبوا هذه النتيجة، فان ذلك يمثل انتصار السياسة على حقيقة كون الوضع الأمني الهش في العراق بحاجة إلى بقاء بعض القوات. لكن مازال المسؤولون لديهم الامل في ان البلدين يمكنهما استئناف المفاوضات بعد الانسحاب من اجل تحقيق نتائج ايجابية كبلدين يتمتعان بالسيادة.

هذا العام، قال المسؤولون العسكريون الأميركان بأنهم يريدون إبقاء قوة "مقيمة" في العراق من عشرة آلاف مقاتل أميركي كضمان لمواجهة العنف. إلا أن هذا العدد تراجع إلى حوالي ٣٠٠٠ – ٥٠٠٠.

في نهاية رئاسة بوش، وعندما كانت المفاوضات جارية حول اتفاقية وضع القوات التي حددت نهاية الدور العسكري الأميركي بنهاية عام ٢٠١١، قال المسؤولون إن هذا الموعد كان لأسباب سياسية من اجل وضع نهاية رمزية للاحتلال وتحقيق السيادة العراقية. لكن كان هناك تفاهم- كما قال مسؤول أميركي رفيع – حول بقاء قوة أميركية في العراق بعد هذا التاريخ.

على مدى العام الماضي وخلال لقاءات ليلية بين بغداد وواشنطن، ثابر المفاوضون من كلا الطرفين للتوصل إلى اتفاق. أعطى أوباما والمالكي إيماءات للعالم بأن العراق مستعد للدفاع عن نفسه بنفسه لكنهما لم يغلقا الباب أمام إمكانية بقاء القوات الأميركية.

وخلال الصيف استمر المسؤولون الأميركان بافتراض أن الاتفاقية يمكن تعديلها وكان أوباما يرغب بدعم استمرار الوجود العسكري. في شهر حزيران قال الدبلوماسيون والمسؤولون العراقيون بان أوباما قد ابلغ المالكي باستعداده لترك عشرة آلاف مقاتل من اجل تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية. وافق المالكي على ذلك إلا انه قال بأنه يحتاج إلى الوقت للترتيب مع حلفائه السياسيين. كان المالكي يخشى من إعلانه الموافقة على إبقاء القوات من دون الحصول على دعم الأطراف الأخرى في البرلمان إذ أن منافسيه -خاصة رئيس الوزراء السابق إياد علاوي- سيستغلون هذه القضية لإضعاف حكومته. بالنتيجة حصل على تخويل لبدء المباحثات مع الأميركان بشأن إبقاء القوات.

في شهر آب، وبعد جدل بين البنتاغون ووزارة الخارجية والبيت الأبيض استقر الأميركان على إبقاء ما بين ٣٠٠٠ – ٥٠٠٠ مقاتل. وفي هذا الشهر، ضغط المسؤولون الأميركان على القيادة العراقية من اجل اللقاء مرة أخرى في منزل الرئيس طالباني لمناقشة القضية. في هذه المرة طلب الأميركان من العراقيين اتخاذ موقف من مسألة حصانة القوات في محاولة لإزالة هذا العائق الصعب، الا انهم أساءوا قراءة السياسة العراقية و الشعب العراقي. فالعراقيون، الذين مازالوا يحملون اعباء الحروب السابقة والحالية ويراقبون الثورات التي تجتاح الاقليم العربي، لا يرغبون بقبول كل ما يخدش سيادتهم. و بما ان القيادة العراقية تعرف مشاعر العراقيين فقد سارعت بالاعلان عن رفضها الحصانة القانونية للجنود الاميركان. بعض المسؤولين الأميركان قالوا بشكل سري بان الدفع لهذا اللقاء كان خطأ تكتيكيا كبيرا أنهى كل احتمالات إبقاء القوات في العراق. الا ان الدرس المتكرر للسياسة العراقية هو أن الاتفاقات النهائية تخضع دائما للتنقيح. حتى الآن مازال الطرفان مستمران بمناقشة العلاقة العسكرية المستمرة.

بعد فترة قصيرة من ملاحظات أوباما التي نقلها التلفزيون العراقي، قال الفريق بابكر زيباري رئيس أركان الجيش العراقي-الذي سبق أن ذكر حاجة قوات الأمن العراقية الى المساعدة الاميركية لغاية عام ٢٠٢٠- صرح بان البلاد مازالت بحاجة إلى مدربين عسكريين. في حين قال سامي العسكري، عضو البرلمان والمستشار المقرب من السيد المالكي "كما قلنا من قبل، فان اتفاقية وضع القوات تختلف عن قضية المدربين التي لا زالت تخضع للحوار، لأننا قلنا أن هناك حاجة للمدربين".

من جانب آخر تمسك وزير الدفاع ليون بانيتا بإمكانية إبقاء قوة صغيرة من المدربين الأميركان في العراق في المستقبل برغم عدم التفاوض بشأن الإعداد "نحن مستعدون لتحقيق احتياجاتهم التدريبية والمشاركة في التمارين العسكرية معهم وتقديم الإرشاد والتدريب فيما يتعلق بالطيارين والاستمرار بتطوير العلاقة معهم في المستقبل".

مساء الجمعة قال مسؤول أميركي إن المفاوضات ستتركز الآن على الترتيبات التي ستبدأ العام القادم بعد سحب القوات الأميركية كافة. الاحتمالات التي تتم مناقشتها الآن تخص عودة بعض القوات في ٢٠١٢ وهو خيار يفضله بعض الساسة العراقيين الذين يحاولون كسب المصداقية في إنهاء الاحتلال. وهناك سيناريوهات اخرى تتم مناقشتها من بينها عرض تدريب العراقيين في الولايات المتحدة او في بلد قريب مثل الكويت او تواجد قوات أميركية في العراق بإشراف الناتو.

■ ترجمة عبدالخالق علي

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون